

خبر صحفي

الإحصاءات العامة: حوالي ٢,٢ مليون متر مربع مساحة الأبنية المرخصة في المملكة خلال الثلث الأول من عام ٢٠١٩،
بانخفاض نسبته ٥٤,٧% مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٨.

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول تراخيص الأبنية خلال الثلث الأول من عام ٢٠١٩، وذلك استناداً إلى حصر رخص البناء الذي تجرّبه الدائرة شهرياً ويشمل جميع الجهات التي تمنح تراخيص الأبنية في المملكة. ويشير التقرير إلى أن إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة قد بلغ ٧,١٦٨ رخصة خلال الثلث الأول من عام ٢٠١٩، مقارنة مع ١٢,٢٤٠ رخصة خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٨، بانخفاض نسبته ٤١,٤%. وبين التقرير أن إجمالي مساحة الأبنية المرخصة قد بلغ ٢٢٢٢ ألف م^٢ خلال الثلث الأول من عام ٢٠١٩، مقارنة مع ٤٩٠٨ ألف م^٢ خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٨، بانخفاض نسبته ٥٤,٧%.

وقد بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الثلث الأول من عام ٢٠١٩ حوالي ١٧٠٧ ألف م^٢، مقارنة مع ٣٥٧٦ ألف م^٢ خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٨، بانخفاض نسبته ٥٢,٣%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية خلال الثلث الأول من عام ٢٠١٩ حوالي ٥١٥ ألف م^٢، مقارنة مع ١٣٣٢ ألف م^٢ خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٨، بانخفاض نسبته ٦١,٣%. وشكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الثلث الأول من عام ٢٠١٩ ما نسبته ٧٦,٨% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية ما نسبته ٢٣,٢% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما على مستوى المحافظات، فقد حازت محافظة العاصمة على المرتبة الأولى من حيث إجمالي مساحة الأبنية المرخصة بنسبة بلغت ٤٤,٧%، ومحافظة إربد بنسبة ١٥%، تلاها محافظة الزرقاء بنسبة ١٤%، ومحافظة البلقاء بنسبة ٧,٤%، ومحافظة جرش والعقبة بنسبة بلغت ٣,٧% لكل منهما، ومحافظة المفرق بنسبة ٢,٨%، ومحافظة الكرك ٢,٥%، ومحافظة مادبا بنسبة ١,٩%، ثم محافظة عجلون بنسبة ١,٧%، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة في بقية المحافظات ما نسبته ٢,٦% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما توزيع مساحة الأبنية المرخصة على مستوى الأقاليم فقد بلغت حصة إقليم الوسط ما نسبته ٦٨,١% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الثلث الأول من عام ٢٠١٩، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته ٢٣,٢% وإقليم الجنوب ما نسبته ٨,٧%.

وقد شكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة خلال الثلث الأول من عام ٢٠١٩ ما نسبته ٥٠,٣% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة سابقاً ما نسبته ٤٩,٨%.

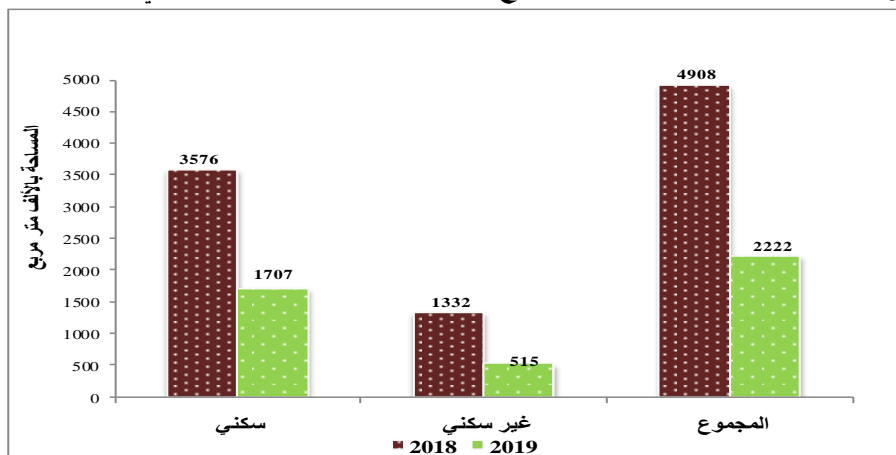
وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة ١١١٧ ألف م^٢ خلال الثلث الأول من عام ٢٠١٩ مقابل ٢٧٠١ ألف م^٢ خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٨، بانخفاض نسبته ٥٨,٦%.

أما على مستوى شهر نيسان لعام ٢٠١٩، فقد أظهرت البيانات أن عدد رخص الأبنية بلغ ١٧٨٦ رخصة، كما بلغت مساحة الأبنية المرخصة ٥٦١ ألف م^٢ مقارنة مع ٢٠٦٢ ألف م^٢ خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٨، بانخفاض نسبته ٧٢,٨%.

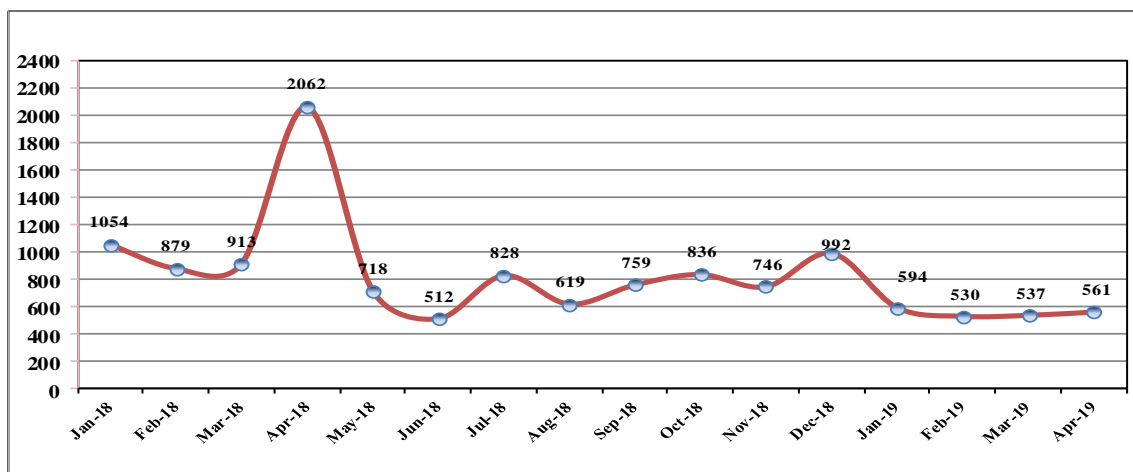
جدول (١) عدد الرخص ومساحة الأبنية المرخصة خلال الثلث الأول من عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ (المساحة بالألف متر مربع)

نسبة التغير في المساحات المرخصة %	٢٠١٩		٢٠١٨		الشهر
	المساحة	عدد الرخص	المساحة	عدد الرخص	
٤٣,٦ -	594	1917	١٠٥٤	٣٥٧٣	كانون الثاني
39.7-	530	1680	٨٧٩	٢٤٤٣	شباط
٤١,٢-	537	1785	٩١٣	٢٥١٦	آذار
٧٢,٨-	٥٦١	١٧٨٦	٢٠٦٢	٣٧٠٨	نيسان
٥٤,٧ -	٢٢٢٢	٧١٦٨	٤٩٠٨	١٢٢٤٠	الثلث الأول

الشكل (١): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال الثلث الأول لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩



الشكل (٢): مساحة الأبنية المرخصة حسب الشهر خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ (بالألف متر مربع)



ومن الجدير بالذكر أن دائرة الإحصاءات العامة توفر بيانات حول عدد رخص الأبنية ومساحة الأبنية المرخصة وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة بهدف تزويد المخططين ورسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني. بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها، أما الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع يتم تغطيته من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد. وتصدر الإشارة إلى أن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني، في حين أن عقود التصميم التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني، حيث أن رخصة البناء تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما تمثل المخططات الهندسية مرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها في بعض الأحيان.